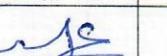
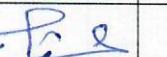




**توقيع أعضاء مجلس الإدارة بالجمعية على سياسة جمع التبرعات
لجمعية الدعوة والإرشاد وتوسيعه الحاليات بظهران الجنوب**

التوقيع	الصفة	الاسم	م
	رئيس مجلس الإدارة	مهدي بن صالح بن زايد الوادعي	
	نائب رئيس مجلس الإدارة	علي ابن محمد ابن علي آسلمة	١
	المشرف المالي	سلطان بن حسين بن محمد آل مشحم	٢
	عضو	عبد الله بن محمد بن مسفر آل داهش	٣
	عضو	عثمان بن محمد بن سالم الجميلي الوادعي	٤
	عضو	مهدي بن مبارك بن محمد آل صالح الوادعي	٥
	عضو	سعيد بن مسفر بن علي آل حسين الوادعي	٦
	عضو	محمد بن صالح بن محمد السحامي	٧
	عضو	خالد بن علي بن عبد الله آل جحفل القحطاني	٨

الرقم : التاريخ : / / المشفوعات:



جمعية الدعوة في الأستانة
الآيات المحفظة لجنوب

سياسة جمع النبرعات بمحبته
الدعوة والإرشاد ونوعية المجالبات
بمحافظة ظهران الجنوب



جمعية الاعمال الخيرية والمؤسسات الأهلية
بالريلانس لخدمات المجتمع

بموجب المائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٦١) وتاريخ ١٤٣٧/٢/١٩هـ المصدق عليه بالمرسوم الملكي رقم (٨) وتاريخ ١٤٣٧/٢/١٨هـ

الفصل السابع

الشئون المالية للجمعية

المادة الرابعة والثلاثون :—

مع مراعاة أحكام النظام يجب على الجمعية أن تتعامل مع أموال الزكاة في حساب مستقل وأن تنشئ لها سجلاً خاصاً بها ، ويجب عليها التصرف في أموال الزكاة بما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية .

المادة الخامسة والثلاثون :—

مع مراعاة أحكام النظام ، يجب على الجمعية عند تلقيها التبرعات أن تنشئ لها سجلاً خاصاً بها ، وأن تقييد فيه قيمة التبرع وشرطه إن وجد ، وأن تراعي عند التصرف في أموال التبرعات شرط المتبرع .

المادة السادسة والثلاثون :—

تنقيد الجمعية بالمعايير المحاسبية الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وبالنماذج والتقارير المحاسبية التي تصدرها الوزارة .



**مِنْظَرُ الدِّينِ فِي الْإِسْلَامِ وَتَعْلِيمُهُ
الْأَيْمَانُ مُهَاجِرٌ إِلَى الْجَهَنَّمِ**

المادة السابعة والثلاثون :—

- ١- مجلس الإدارة هو المسؤول عن أموال الجمعية وممتلكاتها، وعليه في سبيل ذلك التأكد من أن موارد الجمعية موثقة وأن إيراداتها أنفقت بما يتفق مع اهدافها، وعليه أن يؤدي مهامه بمسؤولية وحسن نية، وأن يحدد بالصلاحيات التي يفوضها، وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض، وعليه متابعة وممارسة تلك الصالحات التي يفوضها لغيره عبر تقارير دورية .
- ٢- يجب على مجلس الإدارة التأكد من وضع إجراءات لتعريف أعضاء المجلس الجدد بعمل الجمعية وخاصة الجوانب المالية والقانونية، وعليه التأكيد من توفير المعلومات الوافية عن شؤون الجمعية لأعضاء المجلس .
- ٣- لا يجوز لمجلس الإدارة التصرف إلا فيما تنص عليه اللائحة الأساسية وبالشروط الوارد فيها، وإذا خلت اللائحة الأساسية من نص فلا يجوز للمجلس التصرف إلا بإذن من الجمعية العمومية .
- ٤- يجب على مجلس الإدارة إيداع أموال الجمعية النقدية باسمها لدى البنك أو أكثر البنوك المحلية، وتكون التعاملات مع الحسابات البنكية الخاصة بالجمعية بتوقيع رئيس مجلس الإدارة أو نائبه والمشرف المالي، ويجوز لمجلس الإدارة تفويض التعامل مع الحسابات البنكية لاثنين من أعضائه أو من قياديي الإدارة التنفيذية على أن يكونوا سعوديين الجنسية وذلك بعد موافقة الوزير أو من يفوضه .
- ٥- يجب على مجلس الإدارة التأكيد من تقييد الجمعية بالأنظمة ولوائح السارية في المملكة بما يضمن تلافي وقوع الجمعية في مخالفة نظامية.

المادة الثامنة والثلاثون :—

يجب على الجمعية أن تزود الوزارة بحسابها الخاتمي للسنة المنتهية بعد اعتماده من الجمعية العمومية خلال أربعة أشهر من نهاية السنة المالية .

المادة التاسعة والثلاثون :—

يجوز للوزارة أن تعين مراجعاً للحسابات أو أكثر للقيام بالأعمال التي تطلبها .



جَمِيعَةُ الْإِسْلَامِ فِي الْأَسْبَابِ الْمُنْهَا
لِلْإِتِّصَالِ بِعَالَمِ الْجَنُوْبِ

المادة الأربعون :—

يجب على الجمعية مراعاة الأحكام التي تقضي بها الأنظمة السارية في المملكة ذات الشق المالي، ومنها نظام مكافحة غسيل الأموال وعليها بوجه خاص اتخاذ الآتي :

- ١- الاحتفاظ في مقرها بالسجلات والمستندات المالية وملفات الحسابات والمراسلات المالية وصور وثائق الهويات الوطنية للمؤسسين وأعضاء الجمعية العمومية وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين فيها والمعاملين معها مالياً بشكل مباشر لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ انتهاء التعامل .
- ٢- اذا توافرت لديها أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال الواردة أو بعضها تمثل حصيلة نشاط إجرامي، أو مرتبطة بعمليات غسيل الأموال أو تمويل إرهاب، أو أنها ستستخدم في العمليات السابقة، فعليها اتخاذ الإجراءات الآتية :
 - ابلاغ وحدة التحريات المالية لدى الوزارة الداخلية فوراً وبشكل مباشر .
 - إعداد تقرير مفصل يتضمن جميع البيانات والمعلومات المتوفرة لديها عن تلك الحالة والأطراف ذات الصلة، وتزويد وحدة التحريات المالية به .
 - عدم تحذير المعاملين معها من وجود شبهات حول نشاطاتهم .
- ٣- يكون المشرف المالي مسؤولاً عن التدقيق والمراجعة والالتزام، مع تزويده بموارد كافية لكشف أي من الجرائم المنصوص عليها في نظام مكافحة غسيل الأموال .